# الزيدي يزور ديوان الرقابة المالية ويصدر عدة توجيهات

نخيل نيوز ـ متابعة

أجرى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، اليوم الثلاثاء، زيارة إلى مقر ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ترأس خلالها اجتماعاً مشتركاً ضمّ رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي، ورئيس هيأة النزاهة، بحضور وزير المالية، خُصص لبحث آليات تعزيز الرقابة الوقائية وحماية المال العام وتطوير إجراءات تدقيق العقود الحكومية.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أن المسؤولية تقتضي العمل الجاد والإنجاز وإتمام الواجب على الوجه الأمثل، مشدداً على وجوب تحمل الجميع لمسؤولياتهم القانونية والوطنية.

ووجّه باعتماد مبدأ التدقيق القبلي للعقود قبل توقيعها، بوصفه إجراءً وقائيا يهدف إلى معالجة المشكلات قبل وقوعها، لأنه يمثل حصانة للمؤسسات، ودعا ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة إلى أن يكونا عين الدولة في اكتشاف الثغرات ومعالجتها قبل أن تتحول إلى مشكلات أو ملفات فساد.

وفي هذا الصدد وجّه رئيس مجلس الوزراء بتشكيل فريق متخصص من ديوان الرقابة المالية يتولى مهمة التدقيق القبلي للعقود، خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل، مع تحديد سقوف وقيم العقود التي تخضع لهذا النوع من التدقيق، بما يحقق سرعة الإنجاز وكفاءة الرقابة في آن واحد.

كما شدد على ضرورة أن تكون العقود الحكومية سليمة من الناحية القانونية والفنية، وأن تستند إلى أسعار عادلة ومعقولة، مبيناً أن المغالاة في الكلف تعد من أبرز منافذ الفساد، الأمر الذي يتطلب التصدي لها بحزم، مع ضمان تنفيذ المشاريع وفق المواصفات والجودة المنصوص عليها في العقود.

ودعا إلى ترسيخ العقلية الوقائية في العمل الرقابي، إلى جانب الدور الرقابي التقليدي، مؤكداً أن ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة يمثلان درع الدولة في حماية المال العام، وضمان حقوق المواطنين وهي مسؤولية وطنية وأخلاقية.

وأشار إلى أهمية إبعاد ديوان الرقابة المالية عن أي اعتبارات سياسية أو محاصصات، وأن تكون معايير الكفاءة والنزاهة والمهنية والحياد هي الأساس في عمله، مجدداً التزام الحكومة بتقديم جميع أشكال الدعم والإسناد إلى الديوان وهيأة النزاهة لتمكينهما من أداء مهامهما بكفاءة واستقلالية.